صاروخ فضائى وسلحفاة مصابة بشلل أطفال

ماذا يعنى تمسح السيد محمد مرسى ـ الساكن فى مقام الرئاسة المصرية ـ باسم القائد التاريخى العظيم جمال عبد الناصر، وقوله ـ خلال زيارة أمنية لمصانع الحديد والصلب بحلوان ـ إنه سوف «يكمل ما بدأه عبدالناصر، خاصة أن مرسى من جماعة الإخوان، وهى التى تكره عبد الناصر كراهة التحريم، بل إن مرسى ـ نفسه ـ بدأ رئاسته المتعثرة بإشارة كراهية ظاهرة على طريقة «الستينيات وما أدراك ما الستينيات»، ومع ما هو معروف من أن الستينيات نفسها ـ المكروهة من قبل مرسى ـ هى التى شهدت بناء قلاع الصناعة الكبرى، ومن بينها مصانع الحديد والصلب .

وربما لا تعكس إشادة مرسى بعبد الناصر تحولا فى موقفه على الإطلاق، ربما لأنه ليس له موقف يخصه، فهو ـ أى مرسى ـ إخوانى مطيع، ولا يتحرك ولا ينطق بغير أوامر صريحة من مكتب إرشاد الإخوان، ومن جماعة 'المليادير خيرت الشاطر بالذات، والتى يسيطر رجالها ونساؤها على مفاصل مؤسسة رئاسة مرسى، وعلى حنفية المصاريف السرية فى ميزانية رئاسة لا يعلم الرأى العام عنها شيئا، وهؤلاء هم الذين ينصحون مرسى بما يلبس، وبما يأكل، وبما يقول، وقد لجؤوا إلى حيلة نصحه بالإشادة بعبد الناصر مرات، وفعلها مرسى المطيع للأوامر دائما، حتى ولو لم يكن مقتنعا بها، وكما حدث فى افتتاح مؤتمر عدم الانحياز الأخير بطهران، ثم فى مناسبة الاحتفال بعيد العمال بزيارة محروسة أمنيا إلى مصانع الحديد والصلب.

وقد بدت الإشارة والإشادة بجمال عبد الناصر نوعا من تسول عواطف الرأى العام الذى ينقلب على الإخوان، ونوعا من ادعاء التقرب إلى روح الثورة

المصرية المغدورة، والتى لاتظهر فى مسيراتها ومظاهراتها وإضراباتها صورة لقائد تاريخى سوى صورة جمال عبدالناصر، وقد أراد مرسى أن يفتعل نسبا ووصلا مع الثورة بالذكر الطيب لعبد الناصر، وفى حيلة ساذجة بدت مكشوفة تماما، فقد اكتشف الناس طبيعة علاقة الإخوان بالثورة الأخيرة المتصلة فصولها، فلم يكونوا يوما من المبادرين للثورة، ولا من الداعين إليها، وإن كان بعض شباب الإخوان قد التحقوا بالثورة بعد أيام من بدء سيرتها، وقدموا فيها تضحيات لاتنكر، وبعيدا عن قيادة الإخوان التى كان لها مخطط آخر، لجأ إلى المساومة وعقد الصفقات مع مجلس طنطاوى وعنان، والالتحاق برعاية الأمريكان الظاهرة والمستترة، والتعهد بالحفاظ على اختيارات نظام مبارك ذاتها، وهو ما حدث ظاهرًا للعيان، فلم تسفر تجربة مرسى فى الرئاسة، وقد ناهزت قرابة العام إلى الآن، عن أى تحول نوعى يذكر فى الاختيارات الموروثة عن مبارك، والقائمة على حفظ أمن إسرائيل، وعلى التسليم بدور الاحتلال السياسى الأمريكى فى صياغة الوقائع المصرية، وعلى وضع اقتصاد مصر تحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى تقديم مصالح «جماعة البيزنس»، أو «رأسمالية المحاسيب» التى ينتمى إليها ملياردیرات الإخوان مع ملياردیرات جماعة مبارك، وكلها اختيارات تطورت فى سيرة الانقلاب على خط عبد الناصر، وهو الانقلاب الذى بدأه السادات عقب حرب ١٩٧٣، وبالتلازم بين «انفتاح السداح مداح» و «معاهدة العار مع إسرائيل» و «المعونة الأمريكية الضامنة»، وكان أحد أهم محاورها تجريف القاعدة الانتاجية للاقتصاد المصرى، وتصفية ركائز التنمية والتصنيع المستقل، وخصخصة و «مصمصة» قلاع الصناعة الوطنية الكبرى، والتحول إلى «اقتصاد الريع»، ثم إلى «اقتصاد التسول» الذى تفوق فيه مرسى على سلفه مبارك، فقد أضاف فى عشرة شهور ما يزيد على عشرين مليار دولار إلى ديون مصر الخارجية، وصارت الديون الداخلية والخارجية مقاربة، وربما تفوق إجمالى الناتج القومى، وفى ظل هذه المصائب كلها، تبدو إشارة وإشادة مرسى

بعبدالناصر كمفارقة مثيرة للسخرية، ومفرطة فى تناقضها الفادح مع الواقع المرئى الملموس .

وفى سياق إشارات مرسى الأخرى المتصلة بسيرة عبد الناصر، بدت قصة التناقض ذاتها ظاهرة، فقد تحدث مرسى عن أنه «لن يشرد عامل فى عهدى»، مع أن عهده - العبقرى فى الفشل - شهد أوسع موجة لتشريد العمال وإغلاق المصانع، فقد أضيف إلى طابور العاطلين مليون عامل آخر جرى تشريدهم، ثم يتحدث مرسى - وهذا هو الأعجب - عن وقف خصخصة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وهذه فرية عجيبة أخرى، فقد أعدت جماعة الإخوان قانون الصكوك، وأطلقت عليه أولا صفة الصكوك «الإسلامية»، وعلى طريقة لصق «تيكت إسلامى» على بضاعة مبارك ذاتها، ثم سحبت صفة «الإسلامية» بعد تبين كذبها، وجعلت الأمر مطابقا تماما لسيرة صكوك جمال مبارك قبل سقوط حكم أبيه، وما الصكوك التى تشترى بها أصول الدولة وموجودات القطاع العام سوى استطراد لسيرة الخصخصة اللعينة ذاتها، وقد اعترضت هيئة كبار علماء الأزهر على قانون الخصخصة بالصكوك، واعتبرته مخالفا للشريعة، ومبادئ المصلحة العامة، لكن جماعة الإخوان واصلت غيها، واستمسكت بقانون النهب الجديد، وفى السياق ذاته، واصلت حكومة مرسى نفس سلوك حكومات مبارك، وتجاهلت أحكام القضاء النهائية بإعادة أصول الدولة لعمالها، فقد أصدر القضاء الإدارى أحكاما بإعادة مصانع كبرى إلى عهدة الدولة والقطاع العام، ومن نوع مصانع «المراجل البخارية» و«طنطا للكتان والزيوت» و «غزل شبين الكوم»، وعشرات المصانع الأخرى، وكلها مصانع جرت خصخصتها أيام المخلوع مبارك، ثم توقف إنتاجها نهائيا، وجرى إغلاقها، وقرر القضاء إعادة فتحها، وهو ما رفضته حكومة مرسى، وأدى إلى صدور حكم قضائى بعزل وحبس رئيس وزراء مرسى، ولم ينفذ - بالطبع - حكم العزل والحبس، تماما كما جرى ويجرى دعم اللصوص المستولين على القلاع الصناعية

الكبرى، وبهدف إفنائها، وتجريد الاقتصاد المصرى من مقدرته على النهوض الإنتاجى، وهو ذاته ما يحدث لقلاع الصناعة الكبرى التى لا تزال تابعة رسميا للقطاع العام أو قطاع الأعمال العام، وكلها مما جرى تشييده زمن عبد الناصر، ثم جرت عمليات إضعافه وتصفيته زمن مبارك، ومن نوع شركة النصر لصناعة السيارات التى جرت تصفيتها، وإن كان الجيش يحاول إحيائها الآن بضمها إلى مصانع الإنتاج الحربى، وأيضا تجرى تصفية «مجمع مصانع الألمونيوم» فى نجع حمادى جنوب مصر، والتى تعد ثانى أكبر مجموعة مصانع من نوعها فى العالم، وكانت تدر - حتى نهاية ٢٠١١ - ربحا سنويا صافيا قدره ١٦٠٠ مليون جنيه، ثم تراجع الربح عام ٢٠١٢ - ببركة رئاسة مرسى - إلى ٥٠٠ مليون جنيه لاغير، ثم انتقلت إلى خسارة محققة فى الربع الأول من العام الجارى ٢٠١٣، وفى نفس يوم حديث مرسى عن إحياء الصناعة التى بدأها عبد الناصر، كان وزير الكهرباء «الإخوانى» يقترح إغلاق مجمع مصانع الألمونيوم نهائيا، وبدعوى توفير الكهرباء(!).

وربما لا نحتاج إلى دليل إضافى على كذب مرسى، كما لا نحتاج - بالطبع - إلى مقارنة جمال عبد الناصر بشخص مثل مرسى، فمثل هذه المقارنة نوع من فوات العقل، لأن المقارنة تنم فى العادة بين أشياء متماثلة، كأن تقارن طائرة بطائرة، أو سيارة بسيارة، أو حتى توك توك بتوك توك، بينما لا تصح مقارنة صاروخ فضائى بسلحفاة مصابة بشلل أطفال (!) .

"القدس العربى" فى ٦ م مايو٢٠١٣